المبحث الثالث
المشكلات الاقتصادية في الكونغو الديمقراطية
ومدى إسهام التعاون المائي والإقتصادى مع مصر في حلها

خصص البحث هذا المبحث للإجابة عن التساؤل التالي: ما هي المشكلات الاقتصادية في الكونغو الديمقراطية ومدى إسهام التعاون الاقتصادى والمائى في حلها.

ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: المشكلات والعقبات أمام التنمية فى الكونغو الديمقراطية.

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية في الكونغو الديمقراطية وأثرها.

المطلب الثالث: مدى إسهام التعاون المائى والاقتصادى فى حل مشكلات الكونغو الديمقراطية.

المطلب الاول
المشكلات والعقبات أمام التنمية الاقتصادية في الكونغو الديمقراطية

تتنوع وتتعدد المشكلات التي تعانى منها جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تحول دون التنمية الاقتصادية ومن أهمها:

١- عدم توافر رؤوس الأموال للبحث والتنقيب عن المعادن واستخراجها وإنشاء معامل لتكرير البترول وأيضاً لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتعددة والمتوافرة وإن كانت الكونغو الديمقراطية تحصل على القروض من البنك الدولي بالإضافة إلى المساعدات الدولية إلا أن ذلك ليس بشكل منتظم، كما أنه لا يوجه إلى البنية الأساسية، نتيجة للفساد والرشوة التي تسود البلاد في كل القطاعات.

٢- الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية، والانهيار الكبير لوسائل الإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو التعدينية، بسبب سوء الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار الداخلى.

٣- الانهيار في كثير من الأبنية التحتية للدولة ومنها قطاع النقل بأنواعه البرى والنهرى والسكك الحديدية.

٤- الحروب الأهلية والتدخلات الإقليمية والنزاعات[١].

٥- تدهور القدرة على الإمداد بالخدمات العامة[٢].

٦- في تخلف الخبرات الوطنية - والعجز عن تطويرها على نحو يؤهلها للعمل المثمر الجدى بالإضافة إلى تزايد وتراكم الديون الخارجية، مع تبديد مريب للمساعدات الدولية[٣].

٧- غياب الأمن والاستقرار وقد أسهم شكل السطح لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدم إحكام السيطرة وغياب الأمن.

فمن حيث الشكل، تأخذ الكونغو الديمقراطية الشكل القريب من القمع المنتفخ في الشرق، وتضييق رقبتها في الجنوب نحو الغرب[٤]، وقد أسهم امتدادها الجغرافى الكبير في إهمال قطاعين كبيرين من أراضيها؛ بسبب الموقع المتطرف لأقصى الجزء الشرقى والجنوب الشرقى (نتوء إقليم شابا) وكان ذلك سبباً في عدم اندماج أراضى الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى وقوع العاصمة كينشاسا في أقصى الركن الغربى، حيث ضعفت سيطرتها الإدارية على مجمل أراضى وشئون الدولة.

٨- كان للتضاريس وجريان المياه السطحى والغابات أثرها في تقطيع أوصال البلاد وصعوبة الإتصال والتواصل داخل الوطن الواحد، وفى تعدد نطاق المعمورة وقربها الشديد من الحدود السياسية للدول المجاورة، الأمر الذى يؤكد على عدم إندماج أجزائها مما يتسبب في العديد من المظاهر السلبية في الكونغو الديمقراطية، كما يظل الموقع المتطرف للعاصمة أصدق تعبير عن عيوبها، وطبيعة نطاق الأجزاء المعمورة الذى يعيبه تعدد بؤره وتواصله الخارجى مع الدول المجاورة.

كما يعرقل عملية السيطرة الأمنية أيضاً انتشار المرتفعات المتباينة الحجم، فنجد في الشمال والشرق جبال كونديلونج (kundelunge) وارتفاعها ١٨٠٠ متر، كما ترتفع في أقصى الشرق حافة الأخدود الغربى الإفريقى على شكل سلسلة جبلية ارتفاعها ٣٠٠ متر، وهذه سلاسل جبلية تحيط ببحيرة تنجانيقا وبحيرة كيفو وبحيرة إدوارد.

---

(١) محمد عويس محمد الفقى، مصادر الطاقة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) محمد محمود أبو العز توفيق، فاعلية المساعدات الدولية لمواجهة مشكلات الفقر والإرهاب فى الدول الإفريقية، جامعة عين شمس، ٢٠١١م، ص ٢١٣.

(٣) المرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) وليد نبيل على محمد إبراهيم، مشكلات الحدود السياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق، ص٧.

كما تمتد في شمال البلاد هضبة الزاندى (zandi) في شمال البلاد، حيث يمثل خط تقسيم المياه بين نهرى النيل والكونغو (حيث الحدود بين الحوضين غير واضحة) وتتكون من مرتفعات ما بين ١٠٠- ١٣٠٠ متر وأبرزها جبال بونجى (bunge) التي تفصل بين النيل والكونغو[١].

٩- وبالرغم أن الكونغو الديمقراطية تعد من أغنى دول إفريقيا من حيث تنوع النباتات الطبيعية، وثانى دولة بعد البرازيل عالمياً، من حيث احتوائها على الغابات الاستوائية، إلا أنها لا تكفل الحماية إلا لـ٤% فقط من مساحتها الكلية، وبالتالي فإن الباقى يتعرض للتهديدات المختلفة وغياب الأمن، كما تتضرر النباتات الطبيعية والحياة البرية من الحروب الأهلية، وكانت النباتات الكثيفة في الشرق أحد العوامل التي سهلت لعبور المتسللين وتهريب السلاح وجعلت من الصعب ترسيم الحدود السياسية، وتحديد ملكيات الأراضى من القبائل خاصة في قطاع الشرق من الكونغو الديمقراطية[٢].

وكان من نتائج ذلك أن المساحة المنزرعة فقط نحو ٣% من مساحة الكونغو الديمقراطية القابلة للزراعة، والباقى لا يزرع بالرغم من الخصوبة الشديدة للأراضى ولصعوبة إزالة الغابات فتقسم الأراضى بين المراعى نحو ٧%، الغابات ٧٧%، الأنشطة الأخرى ١٣%.

كما تتركز الزراعة في الجزء الشرقى من الكونغو الديمقراطية وكونها أحد أهم مصادر الثروة والموارد غير المباشرة لاستمرار الحياة للمجموعات البشرية في المنطقة، فكانت أبرز الأسباب المحركة للصراعات العرقية للسيطرة على الأرض.

١٠- الكونغو الديمقراطية مجتمع متنوع الأعراق والقبائل، وكذلك العبادات المحلية والمذاهب الدينية. ومن ثم أدى هذا التنوع العرقى إلى عدم توحيد واستقرار شعب الكونغو الديمقراطية وأوجد نوعاً من الاستقلال غير الرسمى لكل مجموعة قبلية واختلاف تطلعاتهم ورؤاهم لمصالحهم[٣].

١١- كما جاءت الكونغو الديمقراطية ضمن أسوأ إحدى وعشرون دولة على مستوى العالم من حيث ضعف الشفافية وتفشى الفساد في الإدارات والشركات[٤].

---

(١) المرجع سابق، ص٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص١١.
(٣) المرجع السابق، ص٢٥٢.
(٤) المرجع السابق، ص٢٠٣.

١٢- هناك أخطاء في توجهات التنمية فعلى سبيل المثال:

أ – النشاط الزراعي:

إنها تتركز في المحاصيل الغذائية مع انخفاض وقلة الاستثمارات في المحاصيل النقدية حيث مازال إنتاجها ضعيفا متأثراً بالأوضاع الاقتصادية المضطربة، كما أن نمط الزراعة بدائى بالرغم من أنه أهم حرفة وأكثر السكان تعمل به، أما الزراعة الاستثمارية التي يمارسها الأوروبيون في ممتلكاتهم الخاصة في الولايات الشرقية خاصة في كيفو وشابا فقد تراجعت بعد رحيل ملاك الأراضى الزراعية في سبعينيات القرن العشرين وتضررت بسبب الحروب الأهلية(١).

ب – النشاط الرعوى:

فهو لا يتعدى الأنشطة المعيشية ونجد المراعى الرئيسة في الشمال والجنوب والغرب باستثناء مناطق المستنقعات في المنتصف.

ج– الثروة المعدنية:

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتركز على الحدود السياسية وهذا سبب مأساتها والأطماع الاستعمارية في أراضيها، والتدخل في شئونها بعد الاستقلال، وإندلاع الحركات الانفصالية، خاصة في إقليم شابا.

وإن كانت ثروات الكونغو الديمقراطية الأخرى تنتشر في معظم أراضيها فإن الثروة المعدنية تتركز في أقاليمها الحدودية، في الوقت نفسه التي تبتعد عن مركز الدولة السياسى مما يسهل انفصالها، ويزيد من أطماع الدول المجاورة في ثرواتها المعدنية. وكان من الممكن أن تحتل البلاد مراكز أكثر تقدماً في الإنتاج، لو تحقق الاستقرار وتوافرت رؤوس الأموال والخبرات اللازمة.

وعلى الرغم من غنى الكونغو الديمقراطية بالمعادن إلا أنها تعتمد على الغرب في استخراجها، وبدون الغرب والخبرات الأوروبية لا تمتلك الكونغو الديمقراطية القدرات والتقنيات التي تؤهلها للنشاط التعدينى – وتسويقه عالمياً – لذلك فالعلاقة مع الغرب لها ما يبررها وما يؤدى إلى استمرارها في المستقبل إذا لم يتواجد البديل، وكنتيجة للفوضى الداخلية والحروب الأهلية والصراع على السلطة وضعف الأجهزة الإدارية المختلفة تبدو الكونغوالديمقراطية الطرف الأضعف في الشئون الدولية والعلاقات الخارجية مع أنها الأكبر من حيث عدد السكان

(١) المرجع السابق، ص١٩.

في محيطها الإقليمى ولكنها تعانى من السياسة المعادية لكل من رواندا وبورندى وأوغندا وهم الأصغر حجما وسكانا وطولا في جبهات الحدود معها.

أما الجيش والذى كان من المفترض أن يكون أهم أدوات الضبط في إحباط الأطماع الخارجية إلا أنه لكونه مزيجاً من التكوين القبلى المتضارب بالإضافة إلى الضعف الاقتصادى ما أدى إلى صغر حجمه وضعف تسليحه وتأخر صرف رواتبه، كما أدت الصراعات السياسية إلى إنهاك قواه واستمالته لمناصرة فريق ضد آخر مما أضعف من فاعليته الدفاعية.

بالإضافة الى كثرة اللاجئين الذين شكلوا ضغطاً على المجتمع الداخلى وشكلوا تهديدا سياسيا لنظامها الحاكم، ومن ناحية أخرى بسبب الانقسامات والصراعات وما نجم عنها من اضطرار مجموعة من السكان للجوء إلى الدول المجاورة، وتشريد آخرين في الداخل.

وإن كانت الكونغو الديمقراطية تحصل على القروض من البنك الدولي بالإضافة إلى المساعدات الدولية إلا أن تلك المساعدات لا ترد اليها بشكل منتظم، وكنتيجة للفساد الإدارى والمالى الذى يسود البلاد في كافة القطاعات لا يتم الاستفادة من هذه ا لمساعدات بالشكل الصحيح.

الانهيار الكبير لوسائل الإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية، وأيضاً انهيار البنية التحتية للدولة ومنها قطاع لنقل بإنواعه البرى والنهرى والسكك الحديدية[1].

ولقد انخفض الناتج المحلى الإجمالى وبالتالي نصيب الفرد منه كنتيجة للصراعات السياسية وغياب الأمن فانخفض متوسط الدخل السنوى من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤م بنسبة ٥٠% في والكونغو الديمقراطية ضمن دول إفريقية أخرى[2].

كما تدهورت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائى وهى المرحلة الأساسية والتي تعبر عن عدم الوعى وما ينتج عنه من أمراض جسمية وأخرى اجتماعية، ففى خلال فترتى الثمانينات والتسعينات يتضح لنا تراجع معدلات الإلتحاق بالتعليم الابتدائى في معظم الدول الإفريقية وبالنسبة للكنغو الديمقراطية انخفضت النسبة في خلال الثمانينات إلى التسعينيات من القرن العشرين كالتالى:

(١) محمد عويس محمد الفقى، مصادر الطاقة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرجع سابق، ص٢١٥:٢١٧

(٢) محمد محمود أبو العز توفيق، فاعلية المساعدات الدولية لمواجهة مشكلات الفقر والإرهاب فى الدول الإفريقية، مرجع سابق، ص ٣٠.

جدول (١٧) لبيان تراجع معدلات التعليم من ١٩٨٠:٢٠٠٠

السنة	معدل الالتحاق بالتعليم
١٩٨٠	%٩٢
١٩٨٥	%٨٧
١٩٩٠	%٧٠
١٩٩٨-٢٠٠٠	[1]%٤٧

المصدر: صبحى محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لبلدان العالم الثالث، ص ٦٦.

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية وهى الصراع على السلطة وعدم تنفيذ أية برامج إصلاحية لانقاذ الاقتصاد المتهاوى وأيضاً التقسيمات العشوائية التي اتبعتها الدول الاستعمارية الأوروبية على الدول الإفريقية والتي كانت أساساً لهذه الصراعات والنزاعات والتي إستفادت منها الدول صاحبة المصلحة في استمرار هذا النزيف.

ولابد لبلدان العالم الثالث لكى تتقدم، فإن عليها أن تخرج من دائرة التبعية التي فرضتها عليها الدول الغربية الاستعمارية، وإعادة بناء هيكلها الاقتصادى والاجتماعى وذلك لا يتحقق إلا من خلال ثورة اجتماعية ذاتية، على أساس العلم والتكنولوجيا، واستغلال العلم والتكنولوجيا وتطويرهم من خلال المقومات المادية والبشرية المتوافرة على المستويين المحلى والقومى وإيجاد تكتلات قومية تعطى الأولوية لاستثمار إمكاناتها، ولابد أن نعتبر من التحولات الجذرية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في أوروبا، وما وصلت إليه. ويجب أن تنظر من منظور اجتماعى عادل يقوم على أسس القواعد الاجتماعية والإنتاجية المتوازنة. وبلدان العالم الثالث إذ تفعل ذلك ستصل في وقت ما إلى نتائج إيجابية مثيرة، وستكون هذه النتائج ليس في صالحها فقط، وإنما في صالح الإنسانية[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) صبحى محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ١٩٩٩م، القاهرة، ص٥٠.

المطلب الثاني
التدخلات الإقليمية في الكونغو الديمقراطية

كانت التدخلات الإقليمية من ضمن عقبات التنمية في الكونغو الديمقراطية، حققت من خلالها بعض الدول مصالحها السياسية كما كانت أيضاً وسيلة للاستيلاء على ثروات الكونغو الديمقراطية وهى باختصار:

١- **التدخل عام ١٩٦٠م:** بدأ التدخل في الكونغو الديمقراطية عقب استقلالها عن بلجيكا في ٣٠ يونيو ١٩٦٠م، حيث شهدت البلاد أزمة سياسية حادة بين (باتريس لومومبا) رئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية (كازافوبو) حول شكل الحكومة (فيدرالية أم موحدة) وعن الاتجاه السياسى للدولة، راديكالى كما طلب رئيس الوزراء، أم محافظاً كما يرى رئيس الجمهورية.

وقد استغل حاكم إقليم كاتنجا (شابا الآن) الفرصة وأعلن الاستقلال عن الكونغو الديمقراطية ثم تبعتها مقاطعة كازانى، ثم اتحدت كاتنجا وكازانى ضد الحكومة المركزية وقد أيد ذلك بلجيكا والدول الغربية.

٢- **التدخل عام ١٩٦٣:** وفى المقابل أرسل رئيس الوزراء للأمم المتحدة وطالب بإرسال قوات دولية لإحباط محاولات الإنفصال عام ١٩٦٣م.

٣ـ **التدخل عام ١٩٦٤م:** بعد الثورة التي اندلعت في شرق الكونغو الديمقراطية وفشل رئيس الوزراء في وقتها (تشومبى) في إخماد تلك الثورة تدخلت أمريكا – بريطانيا – بلجيكا لتخليص الرهائن الأوربيين ممن وقعوا في قبضة الثوار.

٤- **التدخل عام ١٩٧٧- ١٩٧٨م:** عندما تعرضت البلاد لهجومين من قبل الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو الديمقراطية والتي كانت تهدف إلى إقامة حكومة وحدة وطنية في الكونغو الديمقراطية، ونتيجة لسوء أداء القوات الحكومية وعجزها عن صد الهجوم، طلب رئيس الجمهورية من حلفائه الغربيين التدخل لمساندته في صد ذلك الهجوم، وأستجابت فرنسا وبلجيكا وقامتا بتقديم الدعم المادى والعسكرى، وأمريكا بالدعم المادى، وقد فشل ذلك الهجوم من قبل الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو الديمقراطية.

ويمكن تفسير تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبريطانيا في ذلك الوقت بالرغبة في القضاء على المد الثورى، ومنع وقوع الكونغو الديمقراطية في دائرة النفوذ الشيوعى، حيث إن الكونغو الديمقراطية هي أقرب الجيران الى أنجولا الشيوعية، وكان تدخل بلجيكا وتغير

موقفها نتيجة للاضرار التي لحقت بالمصالح البلجيكية في الكونغو الديمقراطية، عقب سياسة التأميم التي انتهجتها الكونغو الديمقراطية منذ عام١٩٧٤م.

٥- **التدخل عام ١٩٩٨م:** ضد حركة التمرد المسلحة في شرق الكونغو الديمقراطية، وسرعان ما تدخلت العديد من الأطراف الإقليمية لصالح الأطراف المتمردة.

وقد أدت التدخلات الإقليمية إلى حدوث نوع من توازن القوى بين الحكومة الكونغولية الديمقراطية والمتمردين بحيث أصبح كلاهما غير قادر على حسم الصراع لصالحه.

والمهم هو أن سلوك الدول المتدخلة في الصراع قد انخرطت في عمليات نهب الموارد والاستغلال غير المشروع للثروات الكونغولية، وأن غياب الأمن سمة رئيسة للوضع في الكونغو الديمقراطية، وقد يأتى دور مصر لتقوم بدور حل النزاع بين دول حوض النيل.

وبالنسبة للأطرف التي تدخلت لصالح الحكومة فقد كانت تحصل على تكاليف تدخلها عن طريق السداد لها بالماس أو من خلال الحصول على الامتيازات للتنقيب عن الماس والذهب وغيرهما من الموارد؛ وذلك في ظل نقص المتاح لدى الحكومة الكونغولية من العملات الصعبة(١).

والدول المتدخلة لم تكن تسعى سوى لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية دون الاهتمام بتسوية الصراع وانهاء التدخل. وفى هذا السياق لم تحاول تلك الدول ممارسة أية ضغوط فعالة على الجماعات المسلحة من أجل الدخول في مفاوضات جادة لتسوية الصراع، كما أنها لم تتعاون بشكل كاف مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، بدليل أن البعثة لم تستطع الانتشار في كيسنجانى في بداية المرحلة الثالثة لأعمالها، إلا بعد جهود مكثفة استغرقت شهوراً طويلة من أجل إقناع الحكومة الرواندية بضرورة تقديم التعاون اللازم لتيسير إنتشار البعثة.

والمهم هنا أن الدول المتدخلة ترهن إنسحابها من الكونغو الديمقراطية بالإستجابة لمطالبها، والتقدم في عملية التسوية السلمية وهو ما يوضح أنها لم تكن جادة في الإنسحاب، وأنها كانت تسعى للبقاء في الكونغو الديمقراطية لأطول فترة ممكنة للحفاظ على ما حققته من مكاسب، وعلى سبيل المثال كان من الصعب إقناع رواندا بالانسحاب، في الوقت الذى ضمت فيه بالفعل

(١) انظر من ص٢٠٩:٢١٠، أيمن السيد شبانة، التدخلات الإقليمية فى الصراعات الداخلية لإفريقيا – الكونغو الديمقراطية نموذجاً، سلسلة دراسات لإستراتيجية إفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٦م.

أجزاء من إقليم كيفو الجنوبية الى حدودها وهو ما ينطبق على أوغندا التي ضمت جزءاً كبيراً من شرق الكونغو الديمقراطية، وغيرت اسمه إلى (كيبالى تورى) وعينت حاكماً أوغنديا له.

كما أن تورط الكثير من المسئولين السياسيين والقادة العسكريين للقوات المسلحة للدول المتدخلة، في عمليات تهريب الماس والذهب وغيرهما من ثروات الكونغو الديمقراطية جعل من استمرار الصراع ضروره اقتصادية بالنسبة إلى هؤلاء، خاصة وإن مثل هذه العمليات من الصعب حدوثها في بيئه سياسية وأمنية مستقرة[١].

سلوك الدول المتدخلة في الصراع:

انخرطت الدول المتدخلة في الصراع في عمليات نهب الموارد والاستغلال غير المشروع للثروات الكونغولية، فضلاً عن ارتكاب كثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وخاصة إزاء المدنيين.

وفيما يختص بعمليات نهب الموارد، فإن جميع الدول المتدخلة شاركت في عمليات النهب والاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية؛ وذلك إما من خلال السيطرة على المناجم أو تأسيس شركات لاستخراج المعادن والإتجار فيها، أو الإسهام في رؤوس أموال الشركات العاملة في هذا المجال، بما يضمن حصول رؤساء الدول المتدخلة وقادة جيوشها وأقاربهم على نصيب وافر من الثروات المعدنية للكونغو الديمقراطية[٢].

كما مارست قوات زيمبابوى عمليات تدمير واسعة للغابات الاستوائية المطيرة في الكونغو الديمقراطية وأستولت هذه القوات أيضاً على العديد من المناجم الواقعة في كاتنجا، أما القوات الأنجولية فقد احتلت آبار البترول في جنوب البلاد[٣]، ومن جهة أخرى انخرطت الأطراف التي تدخلت لصالح المتمردين أيضاً في عمليات النهب حيث استولت القوات الأوغندية على مناجم الأحجار الكريمة في كيسنجانى، وعلى مناجم الذهب الواقعة في شمال شرق الكونغو الديمقراطية، هذا فضلاً عن الاستيلاء على كل ما تقع عليه الأيدى بداية من الآلات والمعدات وحتى الآثار.

في هذا الإطار أكد بعض الباحثين أن الكونغو الديمقراطية، شاءت أم أبت، أصبحت مصدراً لتمويل العمليات العسكرية التي تدمرها.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٠.

أما عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تورطت فيها الدول المتدخلة فكان أهمها القتل الجماعى وتدمير المدن والممتلكات وتجنيد الأطفال، والتعذيب والاعتقالات التعسفية ضد المدنيين، بدعوى اتخاذهم مواقف سياسية معينة، أو لإجبارهم على العمل في المناجم، كما تورطت الجماعات المتمردة أيضاً في عمليات مماثلة، حيث كان المتمردون يصطادون ما لدى المدنيين من ممتلكات، بل إنهم يعتبرون أنفسهم مثل الحكومة فيفرضون الجمارك والرسوم على التجارة العابرة بين مناطق النفوذ والسيطرة(١).

وقد انعكس التدخل سلباً على شتى جوانب الحياة في البلاد، حيث تدهورت أوضاعها الاقتصادية وانخفض الإنتاج في مختلف القطاعات، كما فقد الإقليم الاستوائى زهاء ٦٥% من ثرواته؛ بسبب سيطرة المتمردين على الجزء الغنى منه والذى توجد به مزارع المطاط.

وعلى المستوى الاجتماعى، تدهورت بشدة مستويات المعيشة في البلاد، حيث انتشرت المجاعات في مختلف الأقاليم بما في ذلك العاصمة ذاتها، وانتشر الفقر بصورة متزايدة حتى أن ٧٠% من سكان العاصمة كانوا يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، كما أدى استمرار الصراع إلى لجوء مئات الآلاف من سكان البلاد إلى دول الجوار مثل رواندا – بورندى – الكونغو برازافيل – زامبيا – أفريقيا الوسطى، حتى جاوز عدد اللاجئين نحو ٣٠٠ ألف شخص، كما زاد عدد المشردين داخل البلاد حتى بلغ في ديسمبر ٢٠٠٢م حوالى ٢ مليون شخص، مما أدى إلى ازدياد الضغوط على موارد البلاد وإحداث خلل في توزيع السكان(٢).

في حين أصبحت الدول الضالعة في الصراع في الكونغو الديمقراطية مثل رواندا – أوغندا وزيمبابوى من الدول المصدرة للماس، رغم أنها لا تمتلك مناجم للماس في أراضيها، كما يتم إستخراج معدن الكولتان (coltan) وهو معدن متوفر في شرق الكونغو الديمقراطية، وتقوم عليه الصناعات عالية التقنية مثل أجهزة الاتصالات والفضائيات وقد ارتفعت أسعاره بمقدار أكثر من ٦٠٠ دولار/كيلو جرام عام ٢٠٠٠م. وكانت رواندا أكبر الدول الضالعة في نهب المعدن من مناطق شرق الكونغو وكان يُهرَب عن طريق شركة فرنسية، وهناك أمثلة معاصرة لا حصر لها في استغلال ثروات شرقى الكونغو الديمقراطية، والحرب على ثروات هذه البلد مازالت مستمرة والشعب الفقير في الشارع الكونغولى الذى يرتدى الأسمال ويمشى حافى القدمين هوالضحية،كما

(١) المرجع السابق، ص(٥٨).
(٢) انظر من ص ٢١٦:٢٢٠، المرجع سابق.

تنتشر ظاهرة النهب والتهريب، فحسب إحصائية الأمم المتحدة فإن ٧٠% من الكولتان الذى يستخرج من إقليم كيفو تم تهريبه[١].

كما أن الكوارث الطبيعية التي حاقت بالبلاد قد زادت الأمر سوءا مثل ثورة بركان (فبيرا جونجو) في جوما ٢٠٠٢م وأيضاً الفياضانات كالفيضان الذى اجتاح مبانداكا وفى الوقت الذى لم تكن وكالات الإغاثة قادرة على القيام بمهامها على الوجه المطلوب في ظل غياب الأمن خاصة في المناطق الشرقية من الكونغو الديمقراطية، كما تدهور مستوى الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع التعليم والصحة، وقد أشار تقرير لجنة الإغاثة الدولية إلى أن منطقة شرق الكونغو حققت أكبر معدل وفيات مقارنة بأي صراع إقليمى آخر، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات نحو ٣٠%سنويا في المناطق غير المستقرة أمنياً[٢].

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص٢٦٠.

المطلب الثالث

مدى إسهام التعاون المائي والاقتصادى

في حل مشكلات الكونغو الديمقراطية

بين مصر والكونغو الديمقراطية عدد من مجالات التعاون المتاحة والتي يعمل التعاون بينهما على حل مشكلات كلا الدولتين، فعلى سبيل المثال في الكونغو الديمقراطية ترتفع نسبة الأمية بشكل كبير وتفتقر الكونغو الديمقراطية للخبرات الوطنية، والعجز عن تطويرها على نحو يؤهلها للعمل المثمر الجدى في حين أن مصر لديها من الفنيين والمؤهلين للعمل أعداداً كثيرة، وإذ يبلغ إجمالي المتعطلين عن العمل على مستوى جمهورية مصر العربية في الأعمار من (١٥- ٦٤ سنة) طبقاً للحالة التعليمية في الحضر وفى الريف من الذكور فقط، ففى الحضر يبلغ إجمالي الذكور من الأميين، ممن يقرأ ويكتب ومن الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط، والحاصلين على مؤهلات متوسطة فنية والمؤهل فوق المتوسط واقل من الجامعى وكذلك من المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية في عام ٢٠١٣م بلغ عددهم (٢٠٨٤١) ممن لم يسبق لهم العمل، أما من سبق لهم العمل، في مختلف المجالات، فبلغ عددهم عام ٢٠١٣م، من نفس الفئات عدد (٢٥٠٠٠ رَجُل)، هذه القوى العاملة يمكن أن تفيد وتساعد في عملية التنمية الشاملة (الزراعية، الصناعية، العمرانية) في الكونغو الديمقراطية، وفى حل مشكلة البطالة المتفاقمة في مصر[1]، كما أن مصر والكونغو الديمقراطية عضوان في اثنتين من التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية هما: (commen market of eastern &southern Africa) (comesa) – السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى.

ومبادرة دول حوض النيل (the Nile vale)(Nile Basine Initiative)، وبتفعيل هاتين الاتفاقيتين يمكن تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى لكل الدول أطراف التجمع وليس فقط لمصر والكونغو الديمقراطية.

هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون بين مصر والكونغو الديمقراطية، بصفة خاصة في مجال المياه والاقتصاد.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٣، جدول رقم ٢١، جدول رقم ٢٣ . انظر الجدول فى الملاحق.

أولاً: في مجال المياه:

يتضمن بروتوكول التعاون الفني بين مصر والكونغو الديمقراطية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية والذي يستمر تنفيذه لمدة (٥ سنوات) منذ عام ٢٠١٢م، ويشمل العديد من المشروعات التنموية التي تسهم في الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودراسة جدوى لإنشاء بنية تحتية كهرومائية، وحفر عدد ٢٠ بئرًا جوفية مزودة بشبكات توزيع، بالإضافة إلى حفر (عدد١٠) آبار جوفية تعمل بطلمبات، وإنشاء مركز تنبؤ بالفيضان والأمطار، والتدريب وبناء القدرات للكوادر الفنية الكونغولية من خلال منحة مصرية.

وتحرص مصر على تقديم الدعم في إطار تعزيز التعاون الفني في مجال الموارد المائية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبحث سبل تعظيم الاستفادة من الموارد المائية بشكل عام والإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تحظى بالمزيد من الاهتمام على المستوى الوطني والدولي، لتلبية الاحتياجات المائية.

كما أن البروتوكول يشمل مشروع تبادل الخبرات في مجال الزراعة والري عن طريق تشجيع المزارعين المصريين لنقل خبراتهم إلى المزارعين في الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن إدراج التدريب وبناء القدرات للكوادر الفنية الكونغولية ضمن أنشطة المشروع.

ثانياً: في مجال التبادل الاقتصادى:

فالتعاون قائم بين مصر والكونغو الديمقراطية في إطار اتفاقية الكوميسا (السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى)، وأيضاً من خلال مبادرة حوض النيل.

وقد بدأت اتفاقية الكوميسا، كمنطقة تجارة تفضيلية تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، لتتطور وتصبح اتحاداً جمركياً ثم سوقاً مشتركة، وقد وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في ١٩٩٨/٦/٢٩ وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقى الدول الأعضاء اعتباراً من ١٩٩٩/٢/١٧م على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة وقعت الدول الأعضاء في الكوميسا في أكتوبر عام ٢٠٠٠م على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها وهي: (مصر/ كينيا / السودان / موريشيوس / زامبيا / زيمبابوي / جيبوتي/ ملاوي / مدغشقر)، وانضمت إليهم (رواندا وبوروندي) في يناير٢٠٠٤م، كما انضمت (جزر القمر، وليبيا، وسيشل) حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم

الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا.

وتضم الكوميسا في عضويتها حالياً ٢٠ دولة هي: (مصر، ليبيا، أنجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي). (مع ملاحظة انسحاب تنزانيا من الاتفاقية في سبتمبر ٢٠٠٠م).

الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة (الكوميسا):

١- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

٢- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

٣- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

٤- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

٥- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ثالثاً: المزايا الاقتصادية التي تتيحها الاتفاقيات لمصر:

١- تتيح الكثافة السكانية الكبيرة لدول الكوميسا متنفسًا وسوقاً رحبة للعديد من المنتجات المصرية. والاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث تقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تامًا، بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء.

٢- يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها.

٣- الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

٤- تنص اتفاقية الكوميسا على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار، وتحرير التجارة في الخدمات مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات.

رابعاً: حجم التبادل التجارى بين مصر والكونغو الديمقراطية

من الملاحظ أن التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل بصفه عامة، وبين مصر والكونغو الديمقراطية بصفه خاصة ضئيل ولا يرقى إلى حجم العلاقات بين مصر والدول الأخرى في أوروبا، فالتبادل قليل في الكم، والنوع للغاية، فهو ينحصر في سلع هامشية مثل الكربون وزيوت محضرات التشحيم، في حين يمكن زيادة التجارة نوعا وكما مع دول حوض النيل بصفة عامة والكونغو الديمقراطية بصفة خاصة. ونرى ذلك من خلال الميزان التجارى بين الدولتين.

الميزان التجاري بين مصر والكونغو الديمقراطية:

ويظهر الميزان التجارى ضآلة حجم التبادل وانخفاضه من عام لآخر وأيضا انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها كالآتى:

١- تشير الإحصاءات إلى إنخفاض التبادل التجارى عام ٢٠٠٣م وهو يشير إلى انخفاض جملة الصادرات المصرية بنسبة ٧% مقارنة بعام ٢٠٠٢م، على الجانب الآخر تُعد الواردات المصرية شبه منعدمة؛ وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣م، وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤م تساوت قيم هيكل الصادرات والواردات المتبادلة بين مصر والكونغو الديمقراطية تقريباً.

٢- وفى عامى ٢٠١٢م، ٢٠١٣م انحصرت واردات مصر من الكونغو الديمقراطية فى أسماك وقشريات ورخويات، ومنتجات حيوانية الأصل وخشب وفحم خشبى ونحاس وأصناف أخرى وإجمالى قيمة الواردات عام ٢٠١٢م كانت ٤و٤٦ مليون جنيها وفى عام ٢٠١٣ كانت الواردت من نفس الأصناف ولكن انخفضت بأكثر من ٥٠% وأصبحت بقيمة ٤ و٢١٠ مليون جنيه وبالنسبة لصادرات مصر إلى الكونغو الديمقراطية فقد انحصرت فى الصمغ وبعض الخلاصات النباتية وزيوت عطرية وصابون وشموع صناعية ومطاط ومصنوعاته ومصنوعات من الحديد الصلب وكذلك مصنوعات من الألومنيوم وسيارات وجرارات وأجزاءها وكان

إجمالى قيم الصادرات عام ٢٠١٢م مبلغ ١و١٥٧ مليون جنيه، ازدادت عام ٢٠١٣ فأصبحت ٣و٢١٦مليون جنيه[١].

خامساً: مساعدات مصر لجمهورية الكونغو الديمقراطية:

تقوم الكنائس المسيحية المنتشرة في كل مكان والتي قامت بجهود كبيرة بالتعاون مع شركائها في الغرب لتحقيق أهدافها، عن طريق الإسهام في مشاريع التنمية والتطور، وبالتالي فهى قدمت دعماً، بدرجة ما لإفادة مواطنى الكونغو الديمقراطية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن الجمعية الإسلامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعترف بها رسمياً وفقاً للأمر الجمهورى رقم ١٩٤/٧٢ بتاريخ ٢٨ مارس ٩٧٢ ١م، هي المنظمة الأم التي تدير مصالح المسلمين والإسلام فمن خلال الشخصية المدنية لها انتشر الإسلام، والهدف الأساسى لهذه المنظمة الإسلامية (COMICO) هو انتشار الإسلام والمسلمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدة المواطنين في جميع مجالات الحياة وخاصة المجالات الدينية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية وأيضاً التنسيق مع الأنشطة الإسلامية.

واحتياجات مسلمى الكونغو الديمقراطية طبقاً لما أشار إليه رئيس المنظمة الإسلامية في الكونغو الديمقراطية (comeco) وتتلخص في الآتى:

١- **في مجال الدين:**

- بناء مركز إسلامى يتكون من مسجد كبير- مكتبة- صالة اجتماعية.
- عقد مؤتمرات - ندوات.
- إصلاح المساجد وتزويدها.

٢- **في مجال الصحة:**

- بناء مستشفى متعدد الأغراض - معامل طبية - مستوصفات.

٣- **في مجال التربية والتعليم:**

- بناء أبنية دراسية تعليمية حتى المرحلة الجامعية.
- منح دراسية- دورات وتأهيل.

(١) النشرة السنوية، التبادل التجارى بين مصر والكونغو الديمقراطية، مرجع رقم٧١- ٢١٢١٥-عام ٢٠١٣م جدول رقم ٦ ص١٢، جدول رقم ١٥ ص٢٢.

٤ - **في المجال الاجتماعى:**

بناء مأوى للعجزة - إنشاء مركز استقبال- الاهتمام بالوعاظ والأئمة في المساجد[١].

٥ - في الحروب الأهلية أو والقلاقل في الداخل أو من الدول الخارجية فكما رأى الدكتور جمال حمدان في كتابه شخصية مصر في عبقرية المكان (أنه لإن الدول الإفريقية دول حديثة النشأة، ضعيفة التكوين للغاية، فإنها بعيدة عن الإستقرار تماماً، والصراعات داخلها، وفيما بينها وحولها، لا حد لها، وبالتالي فإن التدخلات الأجنبية الإستعمارية لا تتوقف. غير أن الدرس الواضح في هذا الصدد أن على مصر ألا تتورط في إفريقيا وحروبها واضطراباتها وصراعاتها المحلية والدولية، ومن حسن الحظ أنها أعلنت مؤخراً أنها «لن تلعب دور رجل البوليس في إفريقيا» فليكن حسن الجوار إذاً وصداقة الجميع، بقدر الامكان، شعار سياسة مصر الافريقية، ولتكن المساعى الحميدة فقط هي ترجمته العملية، لتكن علاقاتنا مع إفريقيا وثيقة قوية في الاقتصاد والتجارة والتبادل التجارى، فضلاً عن التعاون السياسى في المسرح الدولي، لسببين أولهما لأن إفريقيا قارة المستقبل في الخامات والإستثمارات، وحتى لا تظل أوروبا والغرب دائماً الوسيط بيننا وبينهم، وثانيهما لأننا مازلنا ضعافاً بالقياس إلى القوى العالمية، وحتى لا ينفرد الآخرون بالقارة، ولكن أبعد من هذا لايجوز ولا يجدى)[٢].

وترى الباحثة أنه في حالة التعاون المائي وإنشاء المشروعات كنتيجة لاستغلال نهر الكونغو، سوف تتحقق التنمية الاقتصادية بفعل توليد الكهرباء، واستغلالها في تشغيل المصانع وإدارة عجلة التنمية، والاستفادة من كافة الثروات المعدنية، والبدء في البناء والتشييد والتعمير والزراعة والصناعة لبناء مجتمع جديد، يضم كل أبناء الكونغو الديمقراطية على اختلاف دياناتهم وأعراقهم، وإنشاء المدارس والجامعات والوزارات، إحداث نهضة وتطور، في كل نواحى الحياة لتخدم كل أبناء الوطن في الكونغو الديمقراطية.

وهو ما نرجوه من خلال التعاون المائي والاقتصادى بين مصر والكونغو الديمقراطية، حتى يتم التغلب على مشكلة المياه والطاقة في مصر ودفع عجلة الإنتاج في الكونغو الديمقراطية وفى هذا منافع لكل طرف من الطرفين.

---

(١) كلمة رئيس المنظمة الإسلامية فى الكونغو الديمقراطية (comeco) فى المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى وزارة الأوقاف فى مايو ٢٠٠١ والذى كان عنوانه (احتياجات الأقليات المسلمة للكونغو الديمقراطية).

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، دار الهلال، ١٩٨٤م، ص٤٣٤